المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

16/07/2013

يوميا يُغتصب 71 طفلا في المغرب

حسب إحصاءات جمعية "ماتقيش ولدي" يتم تسجيل أكثر من 70 اعتداء جنسي على الأطفال في اليوم في المغرب، وهذا يعني، حسب "أخبار اليوم"، أن أكثر من 26 ألف حالة في السنة الواحدة وتستعد الجمعية رفقة المجلس الوطني لحقوق الانسان لإصدار تقرير يتضمن أرقاما دقيقة حول الوضع الحقيقي لإغتصاب الأطفال في المغرب.

وقفات احتجاجية لضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

الاتحاد الاشتراكينشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 15 - 07 - 2013

بدعوة من المكتب التنفيذي للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، قام عدد من فروع المنتدى خلال شهر يونيو الماضي بتنظيم وقفات أمام مقرات اللجن الجهوية لحقوق الإنسان. وتوجت هذه الوقفات الجهوية بوقفة وطنية نظمها المنتدى أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 05 /07 / 2013 حيث شارك فيها معظم فروع المنتدى وعدد غفير من الضحايا وعائلات مجهولي المصير وممثلين عن عدد من الجمعيات الحقوقية.وقد أعزى المكتب التنفيذي للمنتدى أسباب هذه الوقفات الاحتجاجية إلى تلكؤ الدولة في استكمال تسوية ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، حيث عبر من خلال بيانه الصادر في 17 / 06 / 2013 عن استيائه من عدم الاستمرار في إجلاء الحقيقة حول الملفات العالقة، وتذمره من مآل الإدماج الاجتماعي للضحايا وإدانته لاستمرار مظاهر الاعتقال التعسفي والتعذيب في حق نشطاء الحركة الحقوقية والاجتماعية.

وللتذكير فقد سبق للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف في العديد من مذكراته وبياناته أن نبه إلى العديد من الاختلالات في مسار تسوية ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، حيث توقف عند مسألة عدم الكشف عن الحقيقة بشكل كامل باعتبارها مرتكزا أساسيا لأية تسوية عادلة ومنصفة. وفي هذا الصدد لم يتوقف المنتدى عن المطالبة بتسليط الضوء على كل الملفات العالقة خاصة منها ملف الشهيد المهدي بن بركة والشهيد عمر بن جلون والشهيد محمد كرينة والشهيد عبد اللطيف زروال بالإضافة إلى ملفات الحسين المانوزي وعبد الحق الرويسي وغيرهم من مجهولي المصير. كما طالب المنتدى بحق الكشف عن المتورطين في هذه الانتهاكات ومساءلتهم إحقاقا لحق الضحايا في العدل والإنصاف. وطالب المنتدى، أيضا، بجبر أضرار كافة الضحايا بدون أي شكل من أشكال التمييز أو الإقصاء بمن فيهم الضحايا الذين وجهوا ملفاتهم خارج الآجال إلى هيئة الإنصاف والمصالحة وذلك ضمانا لحقهم في الكرامة الإنسانية. وطالب المنتدى أيضا بوضع كل الضمانات والتدابير الكفيلة بمنع تكرار ما حدث في الماضي من انتهاكات خاصة من خلال تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. كما طالب المنتدى بعدم طمس ذاكرة الضحايا وصيانتها وجعلها جزءا من الذاكرة الجماعية حتى تتذكر الأجيال اللاحقة ما حدث في الماضي من مآسي وتتجنب أسباب إعادته في الحاضر والمستقبل.

لقد ردد المشاركون في الوقفات الجهوية والوطنية التي نظمها المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف شعارات لم تقتصر على جانب الإدماج الاجتماعي للضحايا دون الجوانب الأخرى من تسوية ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وذلك وعيا منهم بأن عناصر هذه التسوية هي جزء غير قابل للتجزيء أو التفاضل أو التأجيل، وبأن كلفة ما حدث من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تجرع مرارتها آلاف الضحايا ومعهم المجتمع برمته لا يمكن أن يقابلها سوى تسوية حقيقية وشاملة ترتكز على مبادئ العدل والإنصاف وتوفر لبلادنا الشروط الكفيلة بالقطع النهائي مع ما شهدته في الماضي من انتهاكات جسيمة.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

الدريوش

الدعوة إلى تبني المقاربة الحقوقية في إعداد البرامج الصحية

دعا المشاركون في مائدة مستديرة حول واقع الصحة بمنطقة الريف ، نظمت مؤخرا بميضار (إقليم الدريوش) ، إلى تبني المقاربة الحقوقية في إعداد المخططات والبرامج الصحية ، وإدماج البعد الصحي في مختلف السياسات العمومية .

كما حث المشاركون في اللقاء ، الذي نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة الناظور تحت شعار «الحق في الصحة : إمكانات وانتظارات » ، على وضع استراتيجية في مجال مكافحة الأمراض المزمنة بالريف ، وسن قوانين تحدد بشكل أكثر دقة اختصاصات الأطر التمريضية ، واعتماد أساليب الحكامة الجيدة في ميدان التمريض .

ودعوا أيضا إلى تعزيز وتمتين الشراكات مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المنتخبة والفاعلين التنمويين (محليا وجهويا ووطنيا ودوليا)، وتعزيز مستشفيات منطقة الريف بالموارد البشرية، وتنظيم قوافل طبية للتشخيص المبكر لسرطان الثدي وعنق الرحم في المنطقة.وأوصى المشاركون في اللقاء، الذي حضره ممثلو قطاع الصحة بالمنطقة وفاعلون جمعويون، كذلك بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كحاضنة للحق في الصحة، وتحسيس المستفيدين من الخدمات الصحية بمسالك الولوج إلى العلاج.وحسب بلاغ للجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة الناظور فإن الهدف من اللقاء يتمثل على الخصوص في خلق دينامية وفتح نقاش حول القطاع الصحي، وتسليط الضوء على ضرورة احترام مبادئ حقوق الإنسان ذات الصلة بتمتع المواطنات والمواطنين بالحق في الصحة ، فضلا عن طرح الإكراهات والمعيقات وتحديد التحديات المرتبطة بعدم الإعمال الكامل للحق في الصحة ، وذلك في أفق صياغة وثيقة متكاملة تشخص الوضع الصحي وترصد طرق وإمكانات ضمان هذا الحق.

9/2014

FDHيطالب بإطلاق سراح معتقلي أحداث آيث بوعياش

اخبار الريف :أضيف في 2013/07/15 الساعة 01:38
منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب
تنسيقيتا الحسيمة و آيث بوعياش
اللجنة التحضيرية/إمزورن في:14/07/2013.

بيـــــان

في إطار تتبع منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب لملف المعتقلين السياسيين بإقليم الحسيمة خاصة و بجهة الريف الكبير عامة من منطلق المسؤولية الحقوقية، و تفاعلا مع مستجداته ، نهنئ المعتقل السياسي السابق عبد الحليم الطالعي الناشط في حركة 20 فبراير على اعتناقه الحرية يوم 09/07/2013 بعد قضائه فعليا لمدة الحبس المقررة ضده على خلفية آرائه السياسية؛ كما نهنئ المعتقل السياسي المودع بسجن طنجة عبد الحليم البقالي على نيله لشهادة الإجازة الجامعية بامتياز من كلية العلوم الاقتصادية بجامعة عبد المالك السعدي. طنجة، و هو ما يعزز براءته من المنسوب إليه، و يكشف عن الدرجة العلمية العالية التي يتبوؤها عكس ما هو وارد في محاضر الضابط القضائية التي لم تنصف هذا الصنف من الشباب الغيور على وطنه؛ و في ذات السياق نتضامن مع المعتقل السياسي مصطفى بوهني(عضو حركة 20 فبراير و عضو منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب) الذي أضرب عن الطعام يوم أمس 13/07/2013 بمناسبة مرور سنة على اعتقاله التعسفي، و حيث إنه دفع في بيانه الأخير الذي ختمه بالمعتقل الأمازيغي لحركة 20 فبراير ببطلان اعتقاله شكلا و مضمونا من خلال تقديم قرائن براءته، مؤكدا و هو الشاهد على نفسه تجاوز النيابة العامة للمساطر الشكلية المنصوص عليها في المادة (66)من قانون المسطرة الجنائية، من قبيل عدم إخباره الفوري من قبل الضابطة القضائية بدواعي القبض عليه، و أنه لم يسبق له أن تسلم أية نسخة من التبليغ سواء من عون قضائي أو ضابط أو عون للشرطة القضائية أو أحد أعوان القوة العمومية، الشيئ الذي جعله يقتنع منذ البدء أن صفته كمعتقل سياسي اكتسبت بموجب هذه التجاوزات الشكلية قوة الشيء المقضي به.

و حيث إن المعتقل مصطفى بوهني يؤكد على تعرضه للإكراه النفسي من قبل الضابطة القضائية و إرغامه على بصم المحضر تحت طائلة التهديد، بعد رفضه التوقيع على تهم باطلة الأساس؛ فإن هذا المحضر لا يعتد به كون اعتراف المتهم بالمنسوب إليه ثبت انتزاعه بالعنف و الإكراه، أخذا بمنطوق الفقرة الثانية من المادة (293) من قانون المسطرة الجنائية. و تصرف الضابطة القضائية هذا، هو مس بسلامة المتهم الجسدية و المعنوية، مما يعني التجاوز الواضح لمضمون الفصل (22) من الدستور.

و حيث إن المعتقل مصطفى بوهني لم ينكر أمام كل جلسات المحكمة انتماءه لحركة 20 فبراير في أشهرها الست الأولى، فإنه يؤكد عجز المحكمة الموقرة عن إثباتها لحالات التلبس بجناية أو جنحة وفق ما هو منصوص عليه في المادة 56 من قانون المسطرة الجنائية، و يعتبر أن كل الأشكال الاحتجاجية التي شارك فيها كانت ذات طابع سلمي صرف؛ و تندرج ضمن ممارسة الحريات العامة(حرية الفكر و الرأي و التعبير و حرية الاجتماع و التجمهر و التظاهر السلمي و الانتماء النقابي و السياسي...) المكفولة دستوريا بموجب الفصلين (25)(29) و المؤطرة في سياق الظهير الصادر بشأن التجمعات العمومية في 15 نونبر 1958؛ مما يجعله في وضع اعتقال تعسفي جرمته المواثيق و العهود الدولية كما هو وارد في المادة(9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، و جرمه الدستور المغربي في الفصل(23) حيث اعتبره من أخطر الجرائم إلى جانب الاختفاء القسري.

و حيث إن المعتقل مصطفى بوهني يقدم في بيانه تظلمه من مدير السجن المحلي بالحسيمة إثر منعه إلى جانب رفاقه في السجن من تعليم و تعلم اللغة الأمازيغية، فإن هذا التصرف يعد إخلالا دستوريا بمضمون الفقرة (5) من الفصل (23) من الدستور التي تنص على أن كل شخص معتقل: (يتمتع بحقوق أساسية، و بظروف اعتقال إنسانية، و يمكنه أن يستفيد من برامج للتكوين و إعادة الإدماج)؛ كما نعتبر هذا التصرف في منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب تبخيس لمكانة اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة رسمية للبلاد كما هو منصوص عليه في الفصل (5) من الدستور. و هذا الحرمان من تعليم و تعلم الأمازيغية هو أمر محظور بموجب الفقرتين(أ) و (ب) من المادة (1) من الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم، التي وافق عليها المغرب بتاريخ 30 غشت 1968، إلى جانب بروتوكول إنشاء لجنة للتوفيق و المساعي الحميدة.

و حيث إن المعتقل مصطفى بوهني أشار في بيانه إلى رفض مدير السجن المحلي لمطالب كثيرة تقدم بها السجناء السياسيين، فيمكن التذكير بمنع المعتقل عبد الله أفلاح من زيارة عائلته بعد وفاة والده تغمده الله برحمته، رغم توفره على كل الشروط المنصوص عليها في المادة (622) الواردة ضمن الباب الرابع (الإفراج المقيد بشروط) من قانون المسطرة الجنائية؛ و هي نفس الشروط المنصوص عليها في المادة (46) من قانون 23. 98، المتعلق بتنظيم و تسيير المؤسسات السجنية. لهذا يتحمل رئيس المؤسسة السجنية المسؤولية التقصيرية و الأخلاقية في عدم تفعيل اختصاصه المنصوص عليه في المادة (625) من قانون المسطرة الجنائية، التي تمنحه سلطة توجيه اقتراح الإفراج المقيد بشروط إلى مدير إدارة السجون و إعادة الإدماج.

بناء على السالف ذكره، نؤكد على براءة المعتقل السياسي مصطفى بوهني و باقي رفاقه في السجن المحلي بالحسيمة، و نجدد دعوتنا في منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب لكل المسؤولين ذوي الصلة بملف المعتقلين السياسيين و قضايا حقوق الإنسان و على رأسهم السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، و السيد وزير العدل و الحريات و السيد الوزير المنتدب لحقوق الإنسان الذين سبق لنا أن راسلناهم بهذا الخصوص في 17/05/2013، بأن يعيدوا النظر في هذا الملف، من خلال التعامل مع الأحكام المقررة ضد معتقلي آيث بوعياش، باعتبارها أحكاما انتهائية لا نهائية من جانب صفتها السياسية، بما يدفع في اتجاه الإسراع بالإفراج المطلق عنهم. و نناشد كافة المنظمات الحقوقية الدولية و الوطنية بأن تتحمل مسؤوليتها التاريخية تجاه هذا الملف السياسي الذي ظل من جهتها محل تجاهل شبه تام.

توقيع الهيئات الذكورة أعلاه

Étude

Situation catastrophique dans les cimetières

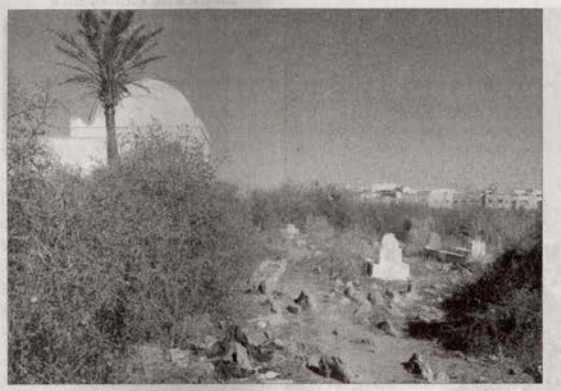

La réhabilitation des cimetières devient presque une urgence.

REPÈRES

Cimetière Al Ghofrane à Casablanca, un modèle :
- **Ouvert le 31 juillet 1989.**
- **Superficie : 135 hectares.**
- **Doté d'un jardin bien entretenu avec plus de 6 000 arbres.**
- **Reçoit chaque jour entre 25 à 40 dépouilles, 750 à 1 000 par mois et environ 10 000 par ans.**

Tombes délabrées, herbes folles et ordures éparpillées, crimes... tel est l'état des cimetières des musulmans au Maroc, selon une étude du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Les cimetières représentent une grande importance spirituelle et humaine. Ils reflètent l'image du pays et son degré de civilisation. En effet, la place qu'une société accorde à ses morts a sans doute des égards significatifs de celle qu'elle saura faire aux vivants. Et pourtant, les cimetières des musulmans au Maroc sont en situation de dégradation sans précédent, selon une étude du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), sachant que la religion musulmane accorde une valeur importante aux morts.

Cette étude confirme que les Marocains n'ont aucun respect pour ces derniers. Cet endroit censé être sacré, indique l'étude, ressemble plus à un dépotoir à cause de tous les déchets et ordures qui y sont jetés. Et ce n'est pas tout. Violation de sépultures, dégradation des murs d'enceinte, consommation de drogues et de boissons alcoolisées parmi les tombes, actes sexuels… sont tous des faits que l'auteur de l'étude avait constatés personnellement.

La réhabilitation des cimetières devient presque une urgence. Ceux-ci souffrent d'absence d'électricité et d'eau. Les murs d'enceinte sont soit inexistants, soit peu élevés, ou encore effondrés parce qu'ils sont trop vieux. Il n'y a pas d'allées bien tracées et l'accès vers les tombes est entravé par les broussailles et les mauvaises herbes du fait de l'absence totale d'entretien. Les ouvriers qui creusent les fosses travaillent de manière anarchique… Par ailleurs, les cimetières sont des espaces où l'insécurité règne, car il n'y a pas de gardien désigné par les collectivités locales.

Ceux qui existent sont de simples volontaires qui vivent de l'aumône des visiteurs. Selon l'étude du CNDH, la multiplicité de responsabilité serait l'une des causes de la dégradation de l'état des cimetières. En effet, la responsabilité des cimetières relève des collectivités locales, des conseils élus avec aussi celle des délégués du ministère des Habous et des Affaires islamiques qui sont appelés à protéger cet endroit sacré contre toute agression, du point de vue religieux. Les ministères de l'Intérieur et de la Culture sont également concernés par la protection des sites funéraires historiques. Par ailleurs, l'étude relève un grave problème ; il s'agit de la saturation des cimetières et le retard d'aménagement de nouveau ce qui entraîne une pression sur les anciens cimetières avec inhumation entre les tombes, sur les allées, voire inhumation par superposition sur les anciennes tombes, etc.

Au final, l'étude a émis des propositions et des recommandations comme la mise en action des lois relatives à la maintenance des cimetières, la création de cimetières pilotes dans les régions, la création d'une Instance chargée de l'aménagement de l'environnement écologique des espaces des cimetières, la mise sur pied d'associations de maintenance et de propreté de cimetières, une proposition aussi de la célébration d'une Journée nationale des cimetières chaque premier vendredi du ramadan, l'intégration au tissu urbain pour ce qui est des cimetières des villes pour qu'ils puissent trouver leur utilité en tant que «cimetières paysages», la protection des cimetières comme des sites écologiques dans le monde rural... ■

Hajjar El Haiti

LES TOMBES DES NATIONALISTES DÉLABRÉES

La profanation des cimetières des musulmans au Maroc touche également les tombes de leaders nationalistes comme ce qui est arrivé au cimetière des Moujahidine de la ville d'Al-Hoceima au nord du Maroc, un cimetière qui abrite les tombes de nombre de nationalistes, en partie ceux qui avaient combattu le colonialisme espagnol à côté de Abdlekrim Khattabi dans les années vingt du XX[e] siècle. Parmi les tombes profanées, celle du frère de Abdelkrim enterré en 1968. De même des cimetières historiques avec des tombes de rois dont celle d'Aboul Hassan le Mérinide dans le site de Chella à Rabat ou encore la tombe du roi de Grenade, Abdellah Ben Bologhine à Aghmat près de Marrakech.

PROGRAMME

KONRAD-ADENAUER-STIFTUNG | BUREAU AU MAROC

AGEF | L'ASSOCIATION NATIONALE DES GESTIONNAIRES ET FORMATEURS DES RESOUCES HUMAINES

Ftour débat :

« Droit de l'Homme dans l'entreprise. De quoi parle-t-on ? »

Date : **Jeudi, 18 juillet 2013 à 19h00**
Lieu : Hotel Hyatt Regency, Casablanca

Langue de conférence: Français

Intervenants :

- M. Driss EL YAZAMI, Président du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH)
- Mme Nabila TBEUR, Directrice Générale CNDH
- Mme Amal EL AMRI, Secrétaire Générale de l'USIB
- Témoignage d'un D.R.H

Modérateur :

M. MHamed GRINE, Vice-Président de l'Organisation Marocaine des Droits Humains (OMDH)

http://www.kas.de/wf/doc/kas_10267-1442-1-30.pdf?130712154325

Libération

La justice transitionnelle marocaine décortiquée au Caire

Une thèse de doctorat lui a été consacrée

L'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle a fait l'objet, récemment, d'une thèse de doctorat préparée par Abdelkrim Abdellaoui et éditée par l'Institut du Caire des droits de l'Homme.

L'auteur y traite des mécanismes de mise en application de la justice transitionnelle en deux parties majeures.

La première partie est consacrée aux violations des droits de l'Homme au Maroc, aux fondements historiques de ces violations, et au processus ayant conduit à leur règlement. Dans cette partie, l'auteur traite de l'expérience du Conseil consultatif des droits de l'Homme et de la Commission indépendante d'arbitrage, en expliquant les mécanismes de leur fonctionnement, leurs prérogatives, et la manière dont ces deux organismes ont traité les dossiers de la disparition forcée et de la détention arbitraire.

La deuxième partie est consacrée à l'expérience de l'Instance équité et réconciliation (IER) qui constitue un mécanisme de réalisation de la justice transitionnelle. L'auteur traite ainsi des circonstances de la création de cette instance, des limites de ses prérogatives et de son cadre de fonctionnement.

Pour l'auteur de cette thèse, «la création de l'IER a constitué un événement majeur dans l'histoire politique du Maroc indépendant, s'inscrivant dans le contexte de l'accumulation de plusieurs dispositions législatives, institutionnelles et politiques prises par l'Etat pour consolider la politique des droits de l'Homme universelles», lit-on dans ce livre.

Et toujours selon l'auteur, il était difficile d'examiner le dossier des violations durant les années de plomb, car il y avait des forces politiques qui y s'opposaient. L'auteur croit que la position de ces forces avait pour objectif de «brouiller les cartes et justifier les violations par les positions réfractaires aux institutions de l'Etat, alors que la demande d'ouvrir les dossiers des violations des années de plomb ne se base par sur la volonté de légitimer les positions politiques des victimes, mais de savoir les raisons du non-respect de leurs droits garantis par la loi». Et l'auteur d'ajouter qu'il fallait du temps pour que l'idée d'ouvrir les dossiers de ces violations murisse.

D'après l'auteur, il y avait deux approches diamétralement opposées au sein des organisations des droits de l'Homme. D'une part, une approche «officieuse» qui croit que «l'ouverture des dossiers des années de plomb constitue en soi un changement important dans la nature du pouvoir au Maroc, et par conséquent, il faut mûrir les conditions de ce changement en adoptant des mesures qui garantirent les droits des victimes et de leurs familles sans toutefois fouiller profondément dans la mémoire, car il peut entraver la marche en avant», et d'autre part, une approche «radicale» qui croit que l'édification de l'avenir ne peut se faire sans explorer minutieusement la mémoire du passé «en dévoilant toute la vérité d'une part, et en mettant en question les responsables de ces violations d'autre part». Et la création de l'IER était, pour l'auteur, une approche consensuelle.

A noter que ce livre est disponible dans son intégralité sur le site web de l'Institut du Caire pour les études des droits de l'Homme (http://www.cihrs.org).

Mourad Tabet

6927/1